

الفصل التمهيدي

المقدمة

إن الحمد لله حملاه ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

أما بعد:

فإن موضوع حماية أموال الرِّبَاة وصرفها على المصالح العامة من أهم الموضوعات التي أولتها الشريعة الإسلامية اهتماماً لأنها مما يحتاج إليها الأمة الإسلامية في كل عصر وفي كل زمان ومكان وخاصة في عصرنا الحالي الذي كثرت فيه الفجور والفاقة غالب عالمنا الإسلامي.

ولقد عُنيَت الشريعة الإسلامية بالمال عاماً والزكاة خاصة بحماية بالغة وجعلت حفظه من الضرورات الدينية الخمسة وفرضت تنظيمه وبيئته وموارده ومصروفه، ومنعت الاعتداء عليه بأي نوع من أنواع الاعتداء كالسرقة والاختلاس والغل والرشوة، وفصّلت أحكام الأموال العامة والخاصة، ورغب الناس على تنظيمه، وربّت على من خالف قوانينه وأحكامه بعقوبة رادعة تناله في الدنيا قبل الآخرة.

فإذا كانت شريعتنا الغراء تعنى بالمال العام وتحثنا على تنظيمه، فالسياسة الشرعية أمر مهم وواحد على كل دولة أن تحتم بها، إذ بها يكون المال مرتباً ومنظماً وبها يراعى أحوال الناس في أمور دينهم ودنياهم ويقام العدل بينهم وتحكمهم الشريعة الإسلامية في جميع شؤون حياتهم وتدير معيشتهم كلها.

والتنظيم المالي يؤدي إلى السياسة العادلة التي تسعى إلى إيصال الحقوق إلى أربابها من الزكاة وغيرها من الأموال، وهذا لن يقوم إلا بوجود الحاكم المسلم الذي يدير الأمة بأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها التي تهدف بمجموعها إلى المحافظة على أموال الدولة العامة وصيانتها وتنظيمها وتنميتها سواء في مجال جمعها من مواردها الشرعية أو في مجال إنفاقها دون تهاون أو تقصير. ولذا يرى الباحث أن جباية الزكاة وصرفها على المصالح العامة في نيجيريا من الجوانب التي حثت عليها الشريعة الإسلامية، كما أن صرف الزكاة لمستحقيها عبر الاستثمارات العامة التي توفر سبل العمل للذين يستحقون الزكاة هو مقصد من مقاصد الشريعة التي تحث المسلم على العمل بدل أن يكون عالة على الزكاة يراقب الحول تلو الحول ويفضل أن يكون إنساناً منتحلاً وليس مستهلكاً. وهذا ما حدث لعبد بن عوف حين جاء إلى المدينة وآثره أخاه المسلم لكي يعطيه من ماله فحتمها وكان رد عبد الرحمن: "بارك الله لك في مالك؛" فقط دلني على السوق. وهذا ما يريد الباحث بالمرء وتطبيقه في الواقع النيجيري.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وخمسة فصول، والخاتمة والنتائج والتوصيات في آخره.

الفصل الأول: مفهوم السياسة الشرعية والزكاة في الفقه الإسلامي. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السياسة الشرعية في الفقه الإسلامي

المبحث الثاني: حجية العمل بالسياسة الشرعية في الفقه الإسلامي

المبحث الثالث: القواعد والضوابط ذات الصلة بالسياسة الشرعية

المبحث الرابع: مفهوم الزكاة والتأصيل الشرعي لها

الفصل الثاني: أهمية الزكاة وشروطها والأموال التي تجب فيها الزكاة في الشريعة

الإسلامية

المبحث الأول: أهمية الزكاة ومقاصدها في الشريعة الإسلامية

المبحث الثاني: شروط الزكاة في الفقه الإسلامي

المبحث الثالث: الأموال التي تجب فيها الزكاة في الشريعة الإسلامية

المبحث الرابع: السياسة الشرعية وعلاقتها بالزكاة

الفصل الثالث: حماية الزكاة وأحكام مستجداتها في الشريعة الإسلامية

المبحث الأول: مفهوم حماية أموال الزكاة وبيت مال المسلمين في الفقه الإسلامي

المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بحماية أموال الزكاة في الفقه الإسلامي

المبحث الثالث: أحكام مستجدات الزكاة في الفقه الإسلامي

الفصل الرابع: مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة

المبحث الأول: أصناف الزكاة الثمانية والأحكام المتعلقة بها

المبحث الثاني: الأصناف التي لا تصرف لها الزكاة

الفصل الخامس: إدارة أموال الزكاة في نيجيريا ومصارفيها في تيسير المصالح العامة

المبحث الأول: إدارة أموال الزكاة في نيجيريا

المبحث الثاني: مؤسسات الزكاة في نيجيريا وأنشطتها

المبحث الثالث: آراء الفقهاء في صرف أموال الزكاة في تيسير المصالح العامة

الخاتمة

النتائج والتوصيات

والله تعالى أسأل أن يتقبل مني هذا الجهد وأن يبارك لي فيه ويجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع

مال ولا بنون.

مشكلة البحث

تعتبر حماية أموال الزكاة وصرفها على المصالح العامة من الجوانب التي حثت عليها الشريعة الإسلامية، واعتنت بها كل عناية ليعلم الناس مقاصدها، ومع ذلك وكثرة التأليف في إدارة الزكاة وتنوع موضوعاتها لم يخصص الباحثون "حماية أموال الزكاة وصرفها على المصالح العامة" بالدراسة على الوجه الذي يفيد المجتمع النيجيري الذي لا يوجد فيه قانون خاص قائم على إدارة الزكاة بحيث يكون ريعها وعوائدها لمستحقيها.

والباحث حين كتابته في هذا الموضوع كان الحاضر في ذهنه معانات الفقراء والمساكين في نيجيريا بأموال الزكاة، وتقليل مشكلة التسول البطالة التي يعانيها الشعب النيجيري، بسبب فشل الحكومة في إدارة أموال الدولة، وعدم عنايتها بأموال الزكاة التي جعلها الله من وسائل الدعم الاقتصادي والاجتماعي، كما أن بعض أصحاب أموال الزكاة في نيجيريا يخرجون أهمية الزكاة بأنفسهم من غير علم أو دراية بالأحكام المتعلقة بصرف الزكاة. ولهذا، يرى الباحث بناء مؤسسات مالية قوية ترعى أموال الزكاة في نيجيريا حسب القانون الشرعي.

أسئلة البحث

يتناول هذا البحث الأسئلة الآتية:

١. ما السياسة الشرعية ومميزاتها في الفقه الإسلامي؟

والله تعالى أسأل أن يتقبل مني هذا الجهد وأن يبارك لي فيه ويجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع

مال ولا بنون.

مشكلة البحث

تعتبر حماية أموال الزكاة وصرفها على المصالح العامة من الجوانب التي حثت عليها الشريعة الإسلامية، واعتنت بها كل عناية ليعلم الناس مقاصدها، ومع ذلك وكثرة التأليف في إدارة الزكاة وتنوع موضوعاتها لم يخصص الباحثون حماية أموال الزكاة وصرفها على المصالح العامة" بالدراسة على الوجه الذي يفيد المجتمع النيجيري الذي لا يوجد فيه قانون خاص قائم على إدارة الزكاة بحيث يكون ريعها وعوائدها لمستحقيها.

والباحث حين كتابته في هذا الموضوع كان الحاضر في ذهنه معانات الفقراء والمساكين في نيجيريا بأموال الزكاة، وتقليل مشكلة التسلل والبطالة التي يعانيها الشعب النيجيري، بسبب فشل الحكومة في إدارة أموال الدولة، وعدم عنايتها بعمل الزكاة التي جعلها الله من وسائل الدعم الاقتصادي والاجتماعي، كما أن بعض أصحاب أموال الزكاة في نيجيريا يخرجون أنصبة الزكاة بأنفسهم من غير علم أو دراية بالأحكام المتعلقة بصرف الزكاة. ولهذا، يرون للباحث بناء مؤسسات مالية قوية ترعي أموال الزكاة في نيجيريا حسب القانون الشرعي.

أسئلة البحث

يتناول هذا البحث الأسئلة الآتية:

١. ما السياسة الشرعية ومميزاتها في الفقه الإسلامي؟

٢. ما الزكاة في الشريعة الإسلامية؟ وما الأموال التي تجب فيها الزكاة؟
٣. ما مفهوم جباية الأموال الزكاة في الشريعة الإسلامية؟ وما المستحقات الزكاة؟
٤. ما هي مصارف أموال الزكاة في الشريعة الإسلامية؟
٥. كيف توظف أموال الزكاة في نيجيريا في سد حاجة الفقراء؟ وما هو المصالح العامة التي تستحق صرف الزكاة في نيجيريا.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى عناصر أربعة:

١. بيان حقيقة السياسة الشرعية ومميزاتها في الفقه الإسلامي.
٢. توضيح الزكاة في الشريعة الإسلامية. والأموال التي تجب فيها الزكاة.
٣. كيفية جباية الزكاة في السياسة الشرعية.
٤. بيان مصارف أموال الزكاة في الشريعة الإسلامية.
٥. كيفية إدارة أموال الزكاة ومؤسساتها في نيجيريا مع ذكر نماذج من الصالح العام التي يصرف فيها الزكاة.

أهمية البحث

إن لكل بحث أهمية، وأهمية هذا البحث تتضمّن ما يلي:

٦

١. عظمة التشريع الإسلامي ودوره في إيجاد نظام مالي متميز عن النظم المعاصرة، مما يظهر مدى

صلاح وتفوق الأنظمة الإسلامية مقابل الفساد المالي الذي استشرى في جميع مفاصل دولة

نيجيريا.

٢. فرضية الزكاة وحاجة المزمكين في نيجيريا إلى بيان الأحكام المتعلقة بالزكاة وطريقة إنشاء مؤسسات

تراعاها في ضوء القرآن والسنة النبوية الشريفة.

٣. تبنية مؤسسات الزكاة في نيجيريا بالوسائل الحديثة التي يمكن أن تساعد في إدارة الزكاة على

الوجه الأفضل.

٤. نماذج من الممارسات التي تمارسها الحكومة النيجيرية في تلبية رغبات الشعب النيجيري المسلم

الذي يتطلع دائماً إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي تسهل حياة المسلمين في نيجيريا.

حدود البحث

إن مما يقوم به البحث العلمي وينظمه ويميزه أن يكون محدوداً ومقيّداً في مجاله؛ لذا، يحاول

الباحث أن يحدد بحثه حول جباية الزكاة ومصارفها في السياسة الشرعية متخذاً نيجيريا نموذجاً

تطبيقياً حيث يورد أحكام الشريعة الإسلامية فيها والمسائل الفقهية سواء المتفق عليه والمختلف

فيه مع الاستدلال لكل مسألة، كما سيقوم الباحث بالنظر إلى الجوانب الاجتهادية والجوانب

المنصوص عليها ليكون البحث منظماً ومفيداً.

منهجية البحث

إن من الضرورة أن يكون للباحث منهج يتبعه في بحثه ليكون له مرشداً، وليكون بحثه منظماً وواضحاً

للقراء، ولذا يرى الباحث أن يتبنى المناهج التالية:

المنهج الاستقرائي: وهذا يستعمل لتتبع الأحكام من الكتاب والسنة وأقوال الفقهاء واجتهاداتهم في مختلف كتب السياسة الشرعية والمذاهب الفقهية حتى تيسر دراسة الموضوع دراسة علمية.

المنهج الاستدلالي: يعتمد الباحث على هذا للدلالة على كل ما يطرحه من الأحكام الشرعية والمسائل الفقهية الواردة في البحث.

المنهج التحليلي: وذلك بتحليل ما استقره الباحث من النصوص والأفكار التي عليها إدارة الزكاة من خلال مؤسسات الزكاة في نيجيريا.

كما لا يستغني الباحث عن المنهج التطبيقي: وبهذا يتم تطبيق أحكام الزكاة في الشريعة الإسلامية بشأن سياستها لدى مؤسسات الزكاة في نيجيريا.

الدراسات السابقة

ولقد اطلع الباحث على كتب متنوعة من الكتب الفقهية والكتب السياسة الشرعية ومن الدراسات السابقة التي حصل عليها الباحث ولها صلة وعلاقة مناسبة مع هذا الموضوع - السياسة الشرعية في

أموال جباية الزكاة وصرفها على المصالح العامة، دراسة تطبيقية في نيجيريا - مايلي :

الغفيلي، عبدالله بن منصور "نوازل الزكاة: دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة" كتبت هذه

الرسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٢٨هـ

وقد أوضح الكاتب في هذا الكتاب مجالات متنوعة لها علاقة في موضوعنا هذا من أنواع الزكاة

ومصارفها، كما تعرض على بعض الموضوعات التي يهمنا أن نقوم بذكرها في هذا البحث من الناحية

^٣ الغفيلي، عبدالله بن منصور. ٢٠٠٨م ١٤٢٩هـ. نوازل الزكاة. للمملكة العربية السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع.

النوازل الزكاة، كيبانه لمصادر الزكاة ومصارفها ومقاصد الشريعة الإسلامية في فرضية الزكاة، وقد استفاد الباحث كثيراً من هذا الكتاب لمعالجته بعض الجوانب التي سيتناولها في بحثه، إلا أن الباحث يرى أنه لا بد بالزيادة والتوضيح لبعض الأشياء المهمة كأحكام جباية الأموال وكيفية إدارتها في السياسة الشرعية. وغير ذلك مما يناسب هذا الموضوع.

ومن البحوث التي ساهمت في هذا المجال:

معن خالد القضاة "فقه السياسة المالية في الإسلام" اهتم صاحب هذا الكتاب إهتماماً بالغاً في مجال الإقتصاد المالي، وتناول الإيرادات العامة والنفقات العامة، وكذا عالج فيه السياسة المالية والإقتصادية في الإسلام.

لكنه لم يبين شمولية الشريعة الإسلامية في السياسة المالية ببيان واضحاً، واقتصر في توضيح أنواع أموال الدولة وتقسيماتها وأوجه إيردها وإنفاقها، وسيستفيد الباحث من كل ما ذكره المؤلف من الموارد المالية وإنفاقها ويحاول أن يبين بعض الجوانب السياسية فيها.

حسين راتب ريان في رسالته "الرقابة المالية في الفقه الإسلامي" تناولت هذه الرسالة المسائل المناسبة لموضوعنا هذا، وعرض الجوانب المهمة في السياسة المالية، حيث أورد أهم موارد بيت المال في الإسلام وجباية الزكاة وكيفية التحصيل على الضرائب، كما فصل الكلام عن الإنفاق العام في الإسلام والرقابة عليه، ولكن الكاتب اهتم بالجانب الفقهي أكثر من الجانب السياسي في توريد المسائل حيث يذكر أقوال العلماء في مسألة ثم يرجحها بإجتهاده مع الدليل. ولكنه لم يعالج بعض الجوانب المهمة لمسألة

الرقابة المالية بصور مفصلة وسوف يحاول الباحث توضيحه والإستفادة منه ويضيف إليه بعض الجوانب السياسية فيها.

كتاب عبد الوهاب خلاف "السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية"

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من أهم النقاط السياسية الشرعية والسياسة المالية. ولقد قسم الكاتب السياسة الشرعية الى سياسة دستورية وسياسة خارجية وسياسة مالية، كما تحدث الكاتب عن الموارد المالية وأقسامها ثم بين مصارف الأموال في الإسلام وذكر بيت المال وأنواعها.

لكن المؤلف لم يركز على التعريفات ولم يفصل الموارد المالية بدقة بل أكثر الكلام في الضرائب، والباحث سيقوم بالتطرق إلى هذه الناحية ويضيف إليها بعض المعلومات ليكمله.

ابن تيمية تقي الدين محمد بن تيمية "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"

يعد هذا الكتاب من أهم الكتب السياسية الشرعية، وقد ركز المؤلف على نقاط مهمة في السياسة الشرعية مثل الولايات العامة وأصناف أموال الدولة وانفاقها، كما تحدث عن الحدود والحقوق سوء حق الله تعالى أو حق الناس وما يتعلق بهما من أحكام.

ولم يتطرق الكاتب إلى بعض الجوانب كتعريف السياسة الشرعية وأنواع السياسة وشروطها وغيرها مما يحتاج إليها الباحث. وسوف يحاول الباحث أن يضيف بعض المعلومات ويتطرق إلى الجوانب المهمة في ذلك.

ومن الدراسات السابقة الماوردي أبو الحسن علي بن محمد "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"

تضمن هذا الكتاب معظم جوانب السياسة الشرعية وقد ذكر المؤلف السلطات السياسية على حدة وبين الحديث عن عقد الإمامة وتقليد الوزارة وتقليد الإمارة على البلاد وولاية القضاء وولاية المظالم، ثم أورد الحديث عن ولاية الصدقات وقسمة الفي والغنيمة وفي وضع الجزية والخراج. لكن مع هذا لم يبين المؤلف

الكلام بدقة في ولاية الصدقات وقسمة الغنائم والفي وغيرها مما يناسب موضوعنا هذا - الموارد المالية ومصارفها- مع أنه من أهم النقاط السياسة الشرعية، وسوف يحاول الباحث أن يتطرق إلى هذه الجوانب ويزيد بعض النقاط المناسبة ليكون البحث كاملاً شاملاً.

وهناك كتب فقهية قديمة تناولت مسائل الزكاة في الشريعة الإسلامية حكمها وأركانها وشروطها وأصناف أموال الزكاة ومصارف الزكاة الثمانية وغير ذلك من أحكام متعلقة بها كحكم تقديم الزكاة وتعميلها ونقلها من بلد إلى آخر ومن أبرز هذه الكتب، كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد (ت: ٥٠٩ هـ) وكذلك كتاب "بداية الصنائع في ترتيب الشرائع" للإمام علاء الدين الكاساني (ت: ٥٨٧ هـ) وكتاب "المجموع شرح المذهب" للإمام محي الدين النووي (ت: ٦٧٦ هـ) وكتاب "المغني" لابن قدامة (ت: ٦٩٠ هـ). لكن هذه الكتب القيمة لم تتحدث إلا في أصناف الثمانية الموجبة صرف الزكاة عليهم حيث إن هناك بعض الأمور المستجدة لكيفية جباية الزكاة وصرفها في غير هذه الأصناف كما سوف يقوم الباحث ببيان ذلك بالتفصيل.

^٤ ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد. ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م. المغني لابن قدامة. د.م: مكتبة القاهرة.